إيران والسعودية والخليج
سياسة القوة في مرحلة انتقالية ١٩٦٨–١٩٧١م

د. فيصل بن سلمان آل سعود

ترجمة: نسرين ناضر

بيروت: دار النهار للنشر، ٢٠٠٦م، ٢١٤ صفحة

مراجعة: د. صالح بن محمد الخثلان
قسم العلوم السياسية – كلية الأنظمة والعلوم السياسية – جامعة الملك سعود

الجدل الدائر اليوم – سواء في الولايات المتحدة أو في المنطقة – حول الانسحاب من العراق وآثاره المحتملة على العراق والخليج العربي، يعبر بشكل غير مباشر عن قلق دائم تشعر به الأطراف المعنية بالخليج؛ سببه الخاصية المتناقضة لهذه المنطقة فهي تجمع بين ثروات نفطية ضخمة من جهة، وضعف واضح في الإمكانات الذاتية لدولها مقارنة بدول مجاورة أو قوى دولية لا تخفي طموحاتها للنفوذ والهيمنة من جهة أخرى. هذه الحالة ليست جديدة، والجدل الحالي يذَكر بحالة تكاد تكون مشابهة هي موضوع الكتاب الذي بين أيدينا، ونقصد بذلك الانسحاب البريطاني من الخليج العربي عام ١٩٧١م (١٣٩١هـ) والآثار الكبيرة المترتبة عليه،

وانعكاساتها على الترتيبات الأمنية حتى يومنا هذا. وكما تأكد من تلك التجربة فإن أجهزة ما بعد الانسحاب مسألة في غاية الأهمية، تتطلب من دول الخليج العربية الحرص على المشاركة في صياغتها، وعدم ترك دول الجوار تتفرد بهذه المهمة الإستراتيجية.

موضوع الكتاب - إذن - هو قرار لندن في السادس عشر من يناير عام ١٩٦٨م (السادس عشر من شوال ١٣٨٧هـ) بالانسحاب من الخليج العربي، حيث يعرض المؤلف - الأمير الدكتور فيصل بن سلمان - بالتفصيل لأسباب ذلك القرار التاريخي، ويناقش ردود الفعل تجاهه على المستويين الإقليمي والدولي، إضافة إلى مناقشة متمعنة لكيفية تعامل إيران مع ذلك القرار التاريخي الذي نظرت إليه وعدته فرصة تاريخية سارعت لاستثمارها؛ لتوسيع نفوذها وممارسة الهيمنة في الخليج العربي.

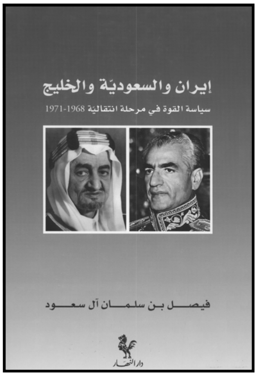

ورغم الأهمية العالمية للقرار بالنظر إلى تبعاته على الخليج العربي، حيث تزامن مع نمو كبير في القيمة الإستراتيجية للمنطقة نتيجة ارتفاع أسعار النفط، فإن المؤلف يصل - من خلال دراسة مفصلة لجميع جوانب ذلك الحدث التاريخي - إلى أن اللاعبين الإقليميين - خاصة إيران - كان لهم الدور الحاسم في توجيه وصياغة الترتيبات الأمنية أثناء وبعد تنفيذ قرار الانسحاب.

وهنا تظهر أهمية الكتاب وإضافته المتميزة، حيث يفنِّد الدكتور فيصل النظرة السائدة، سواء إقليميًا أو دوليًا، التي ترهن الخليج وأحداثه المهمة بالإرادة الدولية، وتظهر دوله مجرد أطراف مستجيبة للبيئة الدولية دون قدرة على التأثير فيها. الكتاب يظهر أن إيران أدَّت دورًا حاسمًا في تحديد نتائج الانسحاب، وكان ذلك نتيجة ثلاثة عوامل أساسية، استطاعت إيران بقيادة الشاه استثمارها ليكون لها نصيب مجزئ من الفراغ المترتب على الانسحاب. تلك العوامل تمثلت في:

١ - ضعف الموقف البريطاني، نتيجة الانقسام الداخلي حول جدوى الاستمرار في التزامات عسكرية في الخليج، بالنظر إلى الكلفة المالية الباهظة، في وقت كانت "الإمبراطورية" تعاني أزمة اقتصادية.

٢ - انشغال الولايات المتحدة بالحرب في فيتنام وانصرافها عن الدخول في التزامات أمنية جديدة.

٣ - نمو القدرات العسكرية الإيرانية بسبب الإنفاق العسكري المتزايد الناتج عن ارتفاع مداخيلها النفطية.

يتناول الكتاب - إذن - الفترة بين ١٩٦٨-١٩٧١م (١٣٨٧-١٣٩٠هـ)، وهي وإن بدت قصيرة مليئة بالأحداث المهمة التي لا تزال تترك آثارها على منطقة الخليج العربي حتى اليوم. وعلى وجه التحديد، يناقش المؤلف ثلاثة أحداث رئيسة مرتبطة بقرار الانسحاب، وهي: الدعاوى الإيرانية تجاه البحرين، تأسيس الإمارات العربية، واحتلال إيران لجزر أبو

موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. ويعرض لسلوك الدول ذات العلاقة، معتمدًا بالدرجة الأولى على مقابلات شخصية مع عدد من المسؤولين الإيرانيين والبريطانيين الذين كان لهم صلة بتلك الأحداث، ومنهم وزراء وسفراء ومقيمون سياسيون، كما يرجع المؤلف إلى مذكرات بعض الشخصيات المهمة، مثل مذكرات (أنا والشاه) لوزير البلاط الإيراني أسد عالم.

يبدأ الكتاب بخلفية تاريخية مختصرة، الهدف منها توضيح السياق العام لقرار الانسحاب، حيث يعرض لمحاولات إيران ممارسة النفوذ على الخليج والعوائق أمام تلك المحاولات، متمثلة من جانب في حالة عدم الاستقرار الداخلي الذي عانت منه لفترات، وزيادة التدخلات الأجنبية من جانب آخر، وقد ترتب على ذلك فشل إيران - باستثناء فترات قصيرة - في تحقيق سيطرة دائمة على المنطقة.

كما يعرض المؤلف - في هذا المدخل كذلك - للتحول في موقف بريطانيا من النفوذ الدولي، المرتبط بحماية مصالحها في الهند، إلى بدايات التفكير في الانسحاب بسبب انتهاء حكمها في شبه القارة الهندية.

إن إعادة ترتيب الأوراق لم يكن سهلاً على لندن، فقد برزت تحديات جديدة تمثلت في ظهور الولايات المتحدة منافساً في المنطقة، واكتساب الخليج العربي أهمية جديدة نتيجة اكتشاف النفط، إضافة إلى تنامي المشاعر القومية على ضفتي الخليج.

فضلت إيران استمرار الوجود البريطاني في الخليج

إيران من جهتها - نتيجة للتطورات التي شهدها الوطن العربي بسبب التيارات القومية العربية التي نظرت طهران إليها وعدتها مصدراً للتهديد - اتخذت موقفاً متحفظاً من مشروع الانسحاب البريطاني، حيث فضلت استمرار الوجود البريطاني في الخليج. هذا الموقف سرعان ما تغير؛ نتيجة تحولات في البيئتين الإقليمية والدولية من جهة، ونمو قدراتها من جهة أخرى، الذي بدوره سيعزز من ثقة طهران في نفسها ويدفعها للتقدم لأداء دور المهيمن.

أسباب الانسحاب البريطاني هي موضوع الفصل الثاني، حيث يظهر بدون لبس - ومن خلال مناقشة مفصلة - أنها كانت بالدرجة الأولى تعود إلى الأوضاع الاقتصادية التي مرت بها بريطانيا في الستينيات - والخلاف بين حزبي العمال والمحافظين حول آلية التعامل الأنسب معها، وكذلك تأثير الالتزامات العسكرية الخارجية - ومن ضمنها الوجود في الخليج - على الأوضاع المالية. وحسب المؤلف، فإن حزب العمال وبعد وصوله إلى السلطة في ١٩٦٤م (١٣٨٣هـ)، ورث عجزاً في ميزان المدفوعات راوح بين ٧٥٠-٨٠٠ مليون جنيه إسترليني، وتعرض الجنيه لتقلبات قوية. ولمواجهة هذه الأزمة تجنبت حكومة العمال اتخاذ قرارات غير شعبية، كخفض قيمة الجنيه وبحثت عن حلول أقل إثارة، ومنها الحصول على دعم مالي دولي للجنيه، وخفض كبير في الإنفاق العسكري، حيث بلغت التكلفة السنوية للقوات البريطانية خارج أوروبا ٤٠٠ مليون جنيه إسترليني.

هذه المشاكل الاقتصادية حدثت في مرحلة أفول الإمبراطورية والبدء في البحث عن دور عالمي جديد. في هذا السياق اتخذ قرار الانسحاب، حيث كان الحزب تحت ضغط كبير من أعضائه الذين طالبوا بالتسريع في خفض الالتزامات العسكرية، والتخلص من العبء الثقيل على الدخل القومي بسبب القواعد العسكرية في الخارج.

لم يكن القرار سهلاً، وتسبب في جدل كبير حول تبعاته على مكانة بريطانيا وإسهامها في معادلة الأمن العالمي. لقد حاول المحافظون دون جدوى ثني الحكومة العمالية عن القرار؛ كونه يخل بالتزامات بريطانيا تجاه حلفائها، ويخلق حالة عدم استقرار في الخليج العربي، كما يكشف المصالح الغربية أمام التهديد السوفيتي المتنامي في المنطقة، إضافة إلى التسبب في تلاشي الدور العالمي البريطاني، كما شككوا في الحجج الاقتصادية للقرار بالنظر إلى المنافع الكبيرة المترتبة على استمرار البقاء.

بعض الزعامات في إمارات الخليج حاولت ثني لندن عن قرارها، من خلال إعلان استعدادها تحمل تكلفة القوات البريطانية، لكنها لم تنجح في مساعيها. الولايات المتحدة بدورها - بسبب انشغالها في فيتنام وعدم استعدادها آنذاك تحمل مسؤوليات عسكرية إضافية - سعت إلى الضغط على الحكومة البريطانية للبقاء، أو على الأقل تأجيل الانسحاب. بعث الرئيس الأمريكي ليندون جونسون برسالة للحكومة البريطانية يذكرهم فيها بأن "من شأن تمديد وجودكم في الشرق الأقصى والخليج حتى التوصل إلى ترتيبات دائمة أن

يعود بالفائدة - في هذه الأوقات الصعبة جدًا - علينا جميعاً". رغم ذلك لم تبدل الحكومة البريطانية موقفها.

في المقابل فإن إيران، التي بدأت بتعزيز قدراتها العسكرية من خلال سياسة تكديس الأسلحة، رأت في الانسحاب فرصة ذهبية لتوسيع نفوذها في الخليج، وبدأت الاستعداد للمرحلة القادمة. تحت عنوان "من دبلوماسية القوة إلى التسوية" يناقش الكتاب جهود إيران في إعداد أجندة ما بعد الانسحاب البريطاني، ويظهر ذلك من خلال تعاملها مع ثلاث مسائل رئيسة هي:

١ - استقلال البحرين.

٢ - تأسيس الإمارات العربية المتحدة.

٣ - تبعية الجزر الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى).

أصرت إيران على أن حل النزاع على الأراضي يجب أن يسبق أي ترتيبات أمنية تكون بديلا للانسحاب البريطاني. معظم النقاش في هذا الفصل تركز حول ادعاءات إيران تجاه البحرين، حيث تحولت اللغة المتشددة بشأن التصميم على حماية المصالح الإيرانية إلى لغة أكثر دبلوماسية، تبحث عن بدائل لتسوية هذه القضية بما يمكِّن إيران من لعب دور أكبر في الخليج. طرح أكثر من بديل، منها القبول باستقلال البحرين مقابل ضم إيران للجزر الثلاث، إجراء استفتاء عام في البحرين، أو إحالة القضية إلى مجلس الأمن لكونها مسألة استعمارية.

رفضت البحرين جميع هذه البدائل، وقدمت المملكة دعمًا صريحا لاستقلال البحرين، وظهر ذلك في استقبال الرياض لأمير البحرين بصفته رئيس دولة، وتأكيد الملك فيصل للشيخ عيسى أن "... أي هجوم على البحرين سيعتبر هجوما على السعودية وسيواجه بكل الموارد المتاحة لبلاده".

رغم أن هذا الموقف أثار استياء إيران، وترتب عليه إلغاء زيارة مقررة للشاه إلى الرياض، إلا أن حرص إيران على ألا تكون قضية البحرين عائقا أمام تطوير علاقاتها مع المملكة في مواجهة التحديات الجديدة، وكذلك رغبتها في أداء دور نافذ في الخليج العربي؛ جعل طهران تقبل بالحل المقترح: بأن ترسل الأمم المتحدة بعثة صغيرة إلى البحرين بهدف "التحقق من رغبات البحرينيين". البعثة التي زارت البحرين وقضت ثلاثة أسابيع، التقت بقيادات دينية وأعضاء مجالس بلدية ونواد اجتماعية وجمعيات مهنية ورياضية، وتأكد للبعثة أن الغالبية الساحقة من البحرينيين ترغب في الاستقلال.

حِرْص الشاه على تعزيز العلاقات مع المملكة كان يتطلب معالجة قضية أخرى تمثلت في نزاع على الحدود البحرية السعودية - الإيرانية في وسط الخليج، وبدلا من المقترح الإيراني بإدارة مشتركة للمنطقة المتنازع عليها، اتفق الطرفان في الطائف في ٢٩ يونيو ١٩٦٨م (٢٣ ربيع الأول ١٣٨٨هـ) على تقسيم جغرافي للمنطقة، بالإضافة إلى تقسيم النفط الموجود بين الطرفين بالتساوي. حرصت المملكة وإيران على تجاوز هذه القضية بهدف "التركيز على مسائل أساسية أخرى" كما جاء في رسالة موجهة من الملك فيصل للشاه.

حل هذا النزاع الحدودي يعد مثالاً - كما يخلص الدكتور فيصل - على قدرة القوى الإقليمية على إدارة خلافاتها وحلها دون تدخل خارجي.

لم تنته آثار قرار الانسحاب البريطاني عند تلك القضايا، بل ستضطر دول الخليج إلى التعامل مع قضية أكثر تعقيدًا، تمثلت في مساعي إيران إلى ضم الجزر الإماراتية، ومعارضتها لمشروع إنشاء الإمارات العربية المتحدة ما عدا القبول بشرط سيادتها على الجزر، ويعالج المؤلف هذه القضية في فصل بعنوان "النزاع المستعصي"، ولكن قبل ذلك يناقش التحول في البيئة الدولية، وذلك سيكون له أثر على الحل النهائي لقضية الجزر، وتمثل ذلك في تبني الولايات المتحدة سياسة دعم لاعبين إقليميين، وهي السياسة التي عرفت بمبدأ نيكسون، كترتيب لملء الفراغ المترتب على الانسحاب البريطاني.

يناقش المؤلف فكرة المبدأ وظروفه، فهو نتيجة مباشرة للمأزق الأمريكي في فيتنام، وكان المبدأ في الأصل موجهًا لآسيا، ولكن أصبح الخليج العربي فيما بعد ميدانًا لوضع المبدأ محل التنفيذ، حيث تم التعامل معه من منظور الحرب الباردة وكان لهنري كيسنجر دور كبير في صياغة المبدأ وتطبيقه في الخليج.

يقوم المبدأ على أساس أن الولايات المتحدة تقوم بالدفاع عن حلفائها في حال تعرضها للتهديد من قوة عظمى (يقصد بها الاتحاد السوفيتي بالطبع)، وفيما عدا ذلك فإن الحلفاء يشاركون في مسؤولية الدفاع عن المصالح المشتركة أمام

التهديدات الإقليمية، وستقوم واشنطن بتقديم الدعم اللازم للقيام بهذا الدور. كانت إيران إحدى القوى الإقليمية المقصودة بدور الحارس الإقليمي، وقد ترتب على ذلك عقود كبيرة من المشتريات العسكرية. ويقدم المؤلف رصداً لنمو الإنفاق العسكري الإيراني وقيمة المشتريات من خلال جداول تظهر تناميًا مطردًا في القوة العسكرية الإيرانية، يعكس رغبة الشاه في استثمار السياسة الأمريكية الجديدة لأداء دور "حارس المصالح الأمريكية"، وتوظيف ذلك في تعزيز نفوذ إيران في الخليج العربي وممارسة الهيمنة على جيرانها وهذا ما سيتأكد لاحقًا من خلال تعاملها مع قضية الجزر الإماراتية.

يخصص المؤلف الفصلين الأخيرين من الكتاب لمناقشة قضية الجزر وإنشاء الإمارات العربية المتحدة، حيث تتأكد النزعة الإيرانية لاستثمار البيئة الدولية الجديدة المتمثلة في الدعم الأمريكي من جهة، وضعف الموقف البريطاني خلال الأشهر الأخيرة قبل الانسحاب من جهة أخرى، وهو ما يفسر استخدام طهران لغة متشددة تجاه هذه القضايا.

ووفقًا للدكتور فيصل؛ فإن إيران - التي كانت تريد تأكيد تفوقها في الخليج - رأت في ضم الجزر رمزًا لهذا التفوق. يعرض المؤلف لخلفية تاريخية للنزاع على الجزر كما يناقش الأهمية الإستراتيجية التي دفعت كلاً من إيران والشارقة ورأس الخيمة - وهي الأطراف المعنية بالنزاع - إلى التشدد ورفض تقديم أي تنازلات بشأن الأحقية بالسيادة. حاولت بريطانيا التقدم بتسوية مقبولة؛ رغبة في ضبط التصعيد

ومنع إيران من استخدام القوة بشكل يحرج لندن أمام حلفائها؛ ولذلك طرحت أفكارًا للحل، مثل الإدارة المشتركة أو تأجير الجزر، لكن إصرار إيران على ضم الجزر أصاب تلك الجهود بالإخفاق والفشل. حاولت بريطانيا كذلك الضغط على شيوخ الشارقة ورأس الخيمة للقبول بحل وسط، من خلال تذكيرهم بأنها ستنسحب خلال أشهر، وسيكون عليهم تدبر أمورهم بأنفسهم مع إيران.

ارتبطت قضية الجزر بموضوع تأسيس الإمارات بسبب رفض إيران اتحادًا يضم الجزر. يناقش المؤلف التعقيدات التي تسببت في فشل مشروع الاتحاد التساعي، وتمثلت في: الخلاف على الدستور، توزيع الصلاحيات، مستوى التمثيل في الجمعية الاتحادية، التصويت، ومقر العاصمة.

يشير الكتاب إلى أن إيران كانت مصممة على ضم الجزر حتى لو تطلب ذلك استخدام القوة العسكرية. كان السؤال المهم - إذن - متى سيتحرك الشاه للسيطرة؟ لم يكن لدى بريطانيا خيارات سوى الاستمرار في البحث عن مخرج لتجنب المواجهة، لكن دون جدوى.

السلوك الإيراني تجاه جزيرة (أبو موسى) كان أقل تشددًا؛ بسبب إدراك طهران ضعف حججها بتبعية الجزيرة لها بالنظر إلى موقعها القريب من الشارقة؛ لذلك قبلت باتفاق تسوية مع الشارقة يلبي احتياجاتها الأمنية مقابل تقديم مساعدات للشارقة.

استندت إيران في تشددها تجاه قضية الجزر على تفوقها

العسكري الكبير الذي ظهر من خلال "المواجهة العسكرية" في الثلاثين من ديسمبر ١٩٧١م (١٣ ذي القعدة ١٣٩١هـ)، أي قبل ساعات قليلة من الموعد المحدد للانسحاب البريطاني، حين اضطر ثلاثة عشر عنصرًا من شرطة رأس الخيمة إلى مواجهة ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ عنصر إيراني مزودين بمروحيات وحوامات. توقيت الإنزال العسكري اختير بعناية شديدة، فمجيئه في اليوم الأخير للوجود البريطاني أعفى لندن من مواجهة غير مرغوبة مع إيران، في حين أن حدوث الإنزال بعد إعلان تشكيل الإمارات العربية المتحدة كان سيجعل الدول العربية في موقف حرج.

نجحت طهران في تمييع أي مسؤولية إقليمية أو دولية تجاه فقدان الجزر، وقد يكون ذلك بترتيب مسبق مع بريطانيا، حيث يشير المؤلف إلى عدم الوضوح بشأن مدى معرفة لندن بالموعد المحدد للإنزال العسكري، كما يشير في الخاتمة إلى تكهنات حول اتفاق سري بين بريطانيا وإيران، تتخلى الأخيرة بموجبه عن البحرين مقابل حصولها على الجزر. سواء تم هذا الاتفاق أم لا، فالمؤلف يؤكد أن إيران تصرفت وكأنه موجود.

إن نجاح إيران كان نتيجة توظيفها مزيجًا من قدراتها العسكرية وتحييد القوى الإقليمية، إضافة إلى حسن استغلال ظروف البيئة الدولية آنذاك. وقد أسهم ضعف الموقف العربي بعد حرب ٦٧ جزئيا في هذا التفوق الإيراني الذي انتهى بها إلى أن تكون اللاعب الأهم في الخليج العربي بعد الانسحاب البريطاني.

الكتاب يعد إضافة مهمة للمكتبة العربية في تناوله فترة حاسمة من تاريخ الخليج العربي بطريقة فيها الكثير من التفاصيل التي لم تظهر سابقا. نجح المؤلف كذلك في الاستفادة من عدد كبير من المقابلات الشخصية لقيادات سياسية كان لها دور بارز في صناعة أحداث تلك المرحلة. يحسب للباحث أيضًا قدرته على إبراز دور القوى الإقليمية في إدارة الأحداث بشكل يتناقض مع الصورة السائدة التي تجعل التفاعلات في منطقة الخليج مرهونة بالإرادة الدولية، والادعاء بأن سلوك دوله مجرد استجابة للتنافس الدولي دون قدرة على التحرك الذاتي المستقل. وقد أظهرت فصول هذا الكتاب خطأ هذا التصور، ومما يدعو للأسف أن هذا التصور لا يزال بعض من المراقبين في المنطقة وخارجها متمسكًا به، من خلال نظرة غير موضوعية تقلل من قيمة وشأن اللاعبين الإقليميين.

من الملحوظات على الكتاب طريقة ترقيم أجزائه، حيث أعطى الرقم (١) للجزء الخاص بالخلفية التاريخية، إلا أن المؤلف - وخلال تعريفه بمحتويات الكتاب في التوطئة - سمى أجزاء الكتاب بالفصول ووضع الجزء الذي يحمل الرقم (٢) تحت عنوان الفصل الأول وهكذا، وفي هذا إرباك للقارئ.

ما ذكره المؤلف في أكثر من موضع بشأن عدم وضوح موقف الولايات المتحدة من بعض أحداث المنطقة خلال مرحلة الإعداد لما بعد الانسحاب البريطاني، قد يكون سببه صعوبة الوصول إلى الوثائق الأمريكية خلال عهد الرئيس نيكسون، التي كان يمكن من خلالها التعرف على تفاصيل

السياسة الأمريكية خلال تلك المرحلة، ولا يعني ضعف اهتمام واشنطن بقضايا الخليج.

يبقى المأخذ الأكبر على الكتاب هو تعامله مع المملكة سواء من خلال العنوان (إيران والسعودية الخليج...)، أو من خلال إدراج صورة الملك فيصل على الغلاف في مواجهة مع الشاه، بطريقة تعطي القارئ انطباعًا بأن قرار الانسحاب وتداعياته وكيفية التعامل معه كان سببًا في مواجهة بين إيران والسعودية. وإن قراءة صفحات الكتاب لا تظهر لنا هذه المواجهة المفترضة، سوى في مسألة البحرين والخلاف على الحدود البحرية التي جاءت في عدد قليل من الصفحات (٥٢-٦٦)، مع إشارات قليلة للمملكة متناثرة في بعض صفحات الكتاب. يتأكد غياب هذه المواجهة كذلك بمقارنة عدد الإحالات للملك فيصل والشاه في فهرس الأعلام (١٣ الملك فيصل مقابل ٨٤ للشاه). العنوان الأفضل الذي يدل على محتوى الكتاب بدقة وموضوعية هو "إيران والخليج، سياسة القوة في مرحلة انتقالية"، دون حاجة إلى إيراد اسم السعودية أو صورة الملك فيصل. لكن، وكما تعودنا في عالم النشر، فإن اختيار العنوان يكون في العادة نتيجة أسباب مختلفة لا تقتصر على السبب الأكاديمي فقط.

ولكن، ورغم عنوان الكتاب وغلافه، فإن أفضل وصف له هو أنه قدَّم دراسة للسلوك الخارجي الإيراني تجاه الخليج العربي خلال مرحلة الانسحاب البريطاني، وقد وفق المؤلف في هذه المهمة بامتياز.